

سلسلة
المطبوعات الوثائقية

تصدر عن

المكتب التنفيذي
لمجلس وزراء العمل
ووزراء الشؤون الاجتماعية
بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

مخصصة لنشر

نص

الوثائق والقرارات
والسياسات والقوانين الاسترشادية
والمبادئ والأطر والنظم واللوائح
النموذجية التي يعتمدها المجلس

العدد (٣٨) رمضان ١٤٢٩ هـ - الموافق سبتمبر ٢٠٠٨ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم

استمرار للنهج الذي اتبعه مجلس وزراء العمل ووزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون بشأن وضع أنظمة وقوانين استرشادية في المجالات العمالية والاجتماعية، وسعيه الحثيث إلى تقريب القوانين والنظم النافذة في دول المجلس بهدف توحيدها.

وضمن هذا التوجه المحمود الذي سلكه المجلس جاء إقراره للنظام الاسترشادي الموحد لنظم وتشريعات التأمينات الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

لقد مرت عملية إعداد هذا النظام بعدة مراحل، وساهمت فيها عدة جهات، وشاركت في انجازها خبرات عديدة حتى انتهت إلى الصيغة الحالية والتي يأمل المكتب ان تكون قد جاءت بالصورة الأقرب والأقدر على تحقيق المراد منها.

ومن المؤكد بأن هذا النظام قد أدرك بأن دول مجلس التعاون تلتقي فيما بينها في الكثير من العوامل التي تجمعها مع بعضها مما يميزها عن غيرها من المجموعات الإقليمية الأخرى في العالم، رغم أن هناك تباعداً تاريخياً بين هذه الدول من حيث التطبيق فبعض هذه الدول مضى على إصداره لقانون التأمينات الاجتماعية ما يزيد على ثلاثة عقود وبعضها الآخر لم يتجاوز تطبيقه لقانون التأمينات الاجتماعية أكثر من أربع سنوات.

وقد سلك المشرع في صياغة هذا القانون مسلكاً تمثل في بلورة منظور تأميني موحد تقبله دول مجلس التعاون وتقيم عليه أحكام تشريعاتها الوطنية، فأغفل الدخول في التفاصيل والجزئيات وركز على الكليات التي لا تتطرق إلى خصوصيات الدول.

ان هذه الدراسة قد أخذت الوقت الكثير وبذل فيها جهداً مضمناً حتى وصلت إلى هذه الصيغة الملائمة التي يمكن ان تقبل بها الدول وتسترشد بأحكامها عند وضع أو تعديل تشريعاتها الوطنية، ولتضع بين أيدي المعنيين في دول المجلس مرجعاً يرجعون إليه عند الحاجة.

فالهدف من إعداد هذا المشروع هو أن تقترب تشريعات التأمينات الاجتماعية في دول المجلس من بعضها كمرحلة أولى على أمل توحيدها في مرحلة لاحقة متى ما تهيأت الظروف الموضوعية الملائمة لذلك.

والله ولي التوفيق،،،

المكتب التنفيذي